احالان

حودة معضرة ضاحب الجلزلة الماشمية اللك المسطم

يعلن أن حضرة صاحب الجللة الهاشمية الملك المعظم قد عاد _ بحفظ الله ورعايته _ الى عاصمة ملحكه السعيد من سفرته الميمونة الى المملحكة العربيلة السعودية بعد ظهر اليوم الاربعاء الواقع في ١٠ شباط سنة ١٩٦٠.

197. - 4 - 1.

رئيس الوزراء هزاع الجالي



عان : الثلاثاء ١٩ شعبان سنة ١٣٧٩ ه. الموافق ١٦ شباط سنة ١٩٦٠م. العدد ٢٧٦ ١

الفهيس

الصفحة	
الصفاحة	
104	تعديل الدستور الاردني لسنة ١٩٦٠
101	قانون رقم (٧) لسنة ١٩٦٠ قانون الاطباء البيطريين
101	ه « (٨) » « معدل لقانون التقاعد المدني
109	ه « (۹) « « الجمعيات
17.	« (۱۰) » « « تنظم مدينة العقبة
174	« « (۱۱) » « « معدل لقانون الصيادلة وتجارة العقاقير والسموم
171	« « (١٢) » « « « ايجار وبيع الاموال غير المنقولة من الاجانب
170	قانون رقم (۱۳) لسنة ۱۹۲۰ قانون قناة الغور الشرقية
141	نظام رقم (٣) لسنة ١٩٦٠ نظام تقاعد موظفي البلديات ومكافآتهم
140	 ه (٤) ه ه علاوات غلاء المعيشة للموظفين المعدل
177	« « (ه) « « مساعدة الطلاب الجامعيين
144	« « (۲) » « حجر الحيوانات في المحاجر البيطرية
144	« « (۳) « « صادر بموجب قانون امراض الحيوانات
144	تعديل قانون الجمارك والمكوس
174	تصحيح خط_ا
والتوزيم بعمان	،

(4)

تى را هين للله لمس و الميئة للارونية المائمية

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور .

وبناء على ما قرره مجلسا الاعيان والنواب .

نصادق على القانون الاتي ونامر باصداره واضافته الى قوانين الدولة :

قانون رقم (۷) لسنة ۱۹۲۰

قانون الاطباء البيطريين

المادة ٢ ــ يكون للالفاظ والعبارات التالية الواردة في هذا القانون المعاني المخصصة لها ادناه الا اذا دلت القرينة على غير ذلك .

تعني لفظة (الوزير) وزير الزراعة .

تعني لفظة (دبلوم) الشهادة العلمية المعطاة من معهد جامعي ذي اختصـــــــاص معترف به في المملكة الاردنية الهاشمية .

وتعني عبارة (الطبيب البيطري) اي شخص يحمل اجازة علمية من معهد علمي جامعي او في مستواه تمنحه لقب طبيب بيطري او طبيب جراح بيطري .

وتعني عبارة (الجراحة البيطرية) كل ما له علاقة بالعمليــــات الجراحية التي تطبق على جميع انواع الحيوانات .

المادة ٣ – ١ – لا تجوز ممارسة مهنة الطب البيطري او الجراحة البيطرية او كلتيهما معا الا ارخص بمقتضى المادة الرابعة .

٢ – كل من تظاهر للجمهور مباشرة او ضمناً بانه كفؤ او مستعد لفحص الحيوانات المريضة او المشوهة او المشوهة او الجريحة او لتشخيص مرضها او معالجتها او وصف العلاجات لها او لاجراء اية عملية او ستخدام أية آلة او عدة لشفاء او معالجة اي مرض او تشويه في الحيوان او اي اذى اصـابه يعتبر انه يمارس الجراحة البيطرية .

خى الحسيدُ للفلك من الملكة للفارونية المائمية

بمقتضى المــادة (٣١) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلسا الاعيان والنواب

نصادق على تعديل الدستور الاردني بشكله التالي ونأمر باصداره :

تعديل الدستور الاردني لسنة ١٩٦٠

المادة ١ ــ تعدل المادة (٦٨) من الدستور كما يلي :

تضاف العبارة التالية الى آخر الفقرة (١١ منها :

(وللملك أن يُعدد مدة الجملس بارادة ملكية الى مدة لا تقل عن سنة واحدة ولا تزيد على سنتين).

المادة ٢ ــ يعمل بهذا التعديل من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٣ ــ مجلس الوزراء مكلف بتنفيذ احكام هذا التعديل .

197./1/28

انحتين بطسلال

وزير آلاقتصاد الوطني قاضي القضاة رثيس الوزراء والانشاء والتعمير ووزير التربية والتعليم خلوصي الخيري عمد الامين الشنقيطي هزاع المجالي وزير الداخلية والدفاع وزير الصحة وزير الخارجية وزير المسالية وصني ميرزا جميل التوتونجي هاشم الجيوسي موسی ناصر وزير الزراعة وزير العدلبة " الاشغال العامة والشؤون الاجتماعية والمواصلات الور النشاشي



- المادة ٤ ـ ١ ـ يقدم طلب الحصول على رخصة بمارسة الطب البيطري او الجراحة البيطرية او كاتبيها الى الوزير وينح الوزير هذه الرخصة اذا ثبت بأن الطالب :
- أ _ قد درس الطب والجراحة البيطرية في جـامعة او مدرسة بيطرية معترف بهـــا من قبل الحكومة الاردنية ونال دباومها الذي يمنحه لقب طبيب و بيراح بيطري .
- ب_ اردني او مصرح له بالاقامة في المملكة الاردنية الهاشمية بعسورة دائمة ومن ذوي الاخلاق الحمدة .
 - ٣ _ يستوفى عن الرخصة رسم قدره دينار اردني واحد .
- س ينشر في الجريدة الرسمية اسم كل شخص منحت له الرخصة وعنوانه على انه يجوز لمن رفض طلبه
 ان يستأنف خلال ستة اشهر من تاريخ الرفض قرار الرفض او التخلف عن منح الرخصة الى محكة
 العدل العلما .
- المادة ٥ ـ ١ ـ اذا ثبت للوزير ان شخصاً يحمل رخصة بمارسة الطلب والجراحة البيطرية سلك سلوكا شسالنا بمهنته او نال رخصة استفادا الى بيانات كاذبة او ثبت عليه انه غير كفؤ او كان مفرط الاهسال في القيام بواجبات مهنته او انه تخلف بعسورة متوالية عن العمل بمقدضي احدَام هسذا القانون او ادين بارتكاب جرم جزائي فيجوز له ان يلغي الرخصة الصادرة له او ان يأمر بتوقيف العمل بها للمدة التي يعينها .
- ٢ ــ لدى صدور الار بالغاء رخصة طبيب بيطري او بتوقيف العمل بها يقتنسي على حامل الرخصة
 ان يسلمها الى مدير البيطرة .
 - ٣ ــ ينشر في الجريدة الرسمية اسم وعنوان كل شخص الغيت رخصته او اوقف العمل بها .
- المادة ٦ ١ لا يجوز لمن كان غـــــير مرخص بمارسة مهنة الطب البيطري ان يستعمل لقب طبيب بيطري المراح او طبيب بيطري او اي لقب او وصف كهذا ، سواء اعـــــبر عنه بكلمات او بحرون يستدل منها على انه حائز للمؤهلات البيطرية .
- ٢ لا يجوز لحسامل الرخصة بمقتضى هذا القانون ان يتخذ لنفسه او يستعمل او يضع على محله او عمادته اي لقب او وصف بدل على احراز درجة او مؤهلات تتعلق بالمهنة غسير الدرجة او المؤهلات المتوفرة فيه في الواقع .
- المادة ٧ ١ يحظر على الطبيب البيطري ان يعلن عن مهنته مباشرة او بالواسطة لاجل الحصول على حيوانات مريضة او لترويج مهنته ويحظر عليه ان ينشر او ان يوافق على نشر اعلانات من شانها الفات بريضة او لترويج مهنته ويحظر عليه ان ينشر او ان يوافق على نشر اعلانات من شانها الفات براعته او علمه او اعماله او الحمل من براعة الغير او علمه او مؤهلاته .

- ٢ ليس في هذه المادة ما يمنع اي طبيب بيطري من الارشاد الى موقع عيادته بوضع لوحة (يافطة) بالصورة المقررة تتضمن اسمه ومؤهلاته العلمية ومهنته ومواعيد العيادة ، وليس فيها ايضاً ما ينمه من نشر اعلان يقتصر فيه على ذكر التغيير الحادمل في عنوانه عند حصول ذلك .
- المادة ٨ ـ يجوز للطبيب البيطري ان يقتني ويستعمل العقاقير والادوية التي يحتاج اليها لمعالجـة الحيوانات المريضة في عيادته لدى الضرورة وعليه ان يراعي احكام اي تشريع معمول به بشأن اقتناء العقاقير او السموم او استعالما .
- المادة ٩ ـ يجوز الاطباء البيطريين ان يستخدموا تحت اشرافهم مساعدين ومضمدين في ممارسة مهنتهم غمير انه لا نجوز لهم ان يسمحوا لهؤلاء الاشخاص غير المرخصين بمــداواة الحيوانات الريضة او معالجتها او ان يجوز الهم ان يسمحوا لهؤلاء الاشخاص غير المرخصين بمــداواة الحيوانات الريضة او معالجتها او ان يجرز الما عمليات في الحالات التي تستدعي حذقاً او براعة طبية الاتحت اشرافهم .
- المادة ١٠ يجوز الديزير او لممثله المفوض ان يسأمر اي طبيب بيطري من دوظفي دائرة البيطرة بالدخول في اى وقت ستقول الى عيادة اي طبيب بيطري مرخص وتفتيشها .
- المادة 11 على النطبيب البيطري المرخص ان يعطي وفقاً لاني قانون او نظاماية شهادة او تقرير او تبليخ او مستند آخر من مذا النوع مما يُحتّاج الله لمتناصد ادارية او فنية موقعا بامضائه .
 - المادة ١٢ كل طبيب بيطري :
- ١ ثبت انه عن قصد وقع او اصدر شهادة او تقريرا او تبليغا او مستندا مضللا يعتبر انه ارتكب جرما يعرضه للاجراءات التأديبية الواردة في المادة الخامسة من هذا القانون بالاضافة الى ما يستحقه من عقوبات وردت في قانون العقوبات .
 - ٣ ـ أ ـ اذا كان ما ذكر في الفقرة السابقة صدر عن اهمال. أو .
- ب ـ سـاعد شخصاً غير مرخص بمداواة حيوان او اجرى عملية له سواء اكان ذلك باستعمال عندر او بدونه في الحالات التي تستدعي حذقا او براعة طبية .
- يعتبر انه سلك سلوكا شائنـــا بمهنته يعرضه لاجراءات تــأديبية بمقتضى المادة (٥) من هذا القانون .
- المادة ١٣ ـ لا يحق لشخص غير مرخص بمقتضى هذا القانون ان يحصل علىاي رسم او اجرة عما قام به من الاعمال او الحدمات البيطرية التي يقضي هذا القانون القيام بها بواسطة طبيب بيطري .



EN

٢ _ كل من ادعى بانه طبيب بيطري اوطبيب بيطري جراح او اتّخذ لنفسه هذا اللقب او اي لقب شبيه به يستدل منه بأنه حائز على مؤهلات في الطب البيطري خلافا لما هو حائز عليه في الواقع او تخلف بصورة اخرى عن العمل بمقتضى احكام المادة (٦) وهو لا يحمل رخصة بمارسة الطبّ البيطري يعتبر انه ارتكب جرماً ويعاقب بدفع غرامة لا تزيد على خمسين ديناراً .

- ٣ _ كل من حصل او حاول ان يحصل لنفسه او لغيره بطريق الخداع على رخصة بمقتضى هذا القانون بتقديم او ابراز اي بيان او تصريح كاذب سواء اكان ذلك شفهياً او كتابيــاً او حمل غيره على تقديم او ابراز مثل ذلك البيان او ساعده على ذلك يعتبر انه ارتكب جرما ويعــاقب بالحبس لمدة لا تزيد على سنة واحدة او بغرامة لا تزيد على مائة دينار او بكلتا هاتين العقوبتين معاً .
- إ _ كل طبيب بيطري منع او اعاق موظفاً مأموراً بتفتيش عيادته من تفتيشها او تخلف عن مراعاة احكام هذا القانون ولم يعين لفعله هذا عقوبة اخرى ، يعتبر انه ارتكب جرماً ويعــاقب بدفع غرامة لا تزيد على عشرين ديناراً .
- ه ـ يجوز للوزير اذا ادانت المحكمة اني مخالف لاحكام هذا القانون بمقتضى هذه المادة أن: أ _ يأمر بالغاء الرخصة التي خِملهـــا الشخص لممارسة الطب والجراحة البيطرية او توقيف العمل بها المدة التي يراها مناسبة .
 - ب ـ يأمر بمصادرة المواد المستعملة في ارتكاب الجرم الذي ادين به .
 - المادة ١٥ يجوز للوزيز بموافقة مجلس الوزراء ان يصدر انظمة بشأن الامور التالية :
- ا _ الاصول الواجب اتباعها والناذج اللازم استعمالها في تقديم الطلبات للحصول على رخصة بمقتضي هذا القانون ونماذج الرخص وتجديد الرخص المفقودة والرسوم المستوفاة عن ذلك الخ...
 - ب ـ تحديد صلاحيات موظفي دائرة البيطرة الفنيين غير الاطباء البيطريين .
- ج ـ الجامعات والمدارس البيطرية والمعاهــــد الطبية والدبلومات المعترف بها ايفاء للغاية المقصودة من هـــذا القانون .
- د ـ العقاقير والادوية التي يجوز للطبيب البيطري اقتناؤها في عيادته ومقدارها وكيفية حفظها .
 - هـ العقاقير والادوية التي يسمح ببيعها في الاسواق وتعيين طرق بيعها .
 - و ــ اى أمر آخر يحتاج الى تنظيم بمقتضى هذا القانون .

المادة ١٦ ـ يلغى قانون تنظيم ممارسة مهنة الجراحة البيطرية والطب البيطريالفلسطيني الصادر في ٢٥ كانونالثاني سنة ١٩٢٩ وأي قانون فالسطيني او اردني سابق يتعلق بهذا الشأن .

المادة ١٧ - رئيس الوزراء ووزيرا العدلية والزراعة مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

المحسين بطيال

رثيس الوزراء وزير العدلية

خدالسيد للفك منك الملكة للفارونية المحائمية

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور .

وبناء على ما قرره مجلسا الاعبان والنواب .

نصادق على القانون الاتي ونامر باصداره واضافته الى قوانين الدولة :

قانون رقم (۸) لسنة ١٩٦٠

قانون ممدل لقانون التقاعد المدني

المادة ١ ـ يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون التقاعد المدني لسنة ١٩٦٠) ويقرأ مع القانون رقم (٣٤) لسنة ١٩٥٩ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي كقانون واحد ويعمل به من تاريخ العمل بالقانون

> المادة ٢ – تعدل المادة (١٢) من القانون الاصلي باضافة العبارة التالية الى اخر الفقرة (و) منها : (وموظفي البلاط الملكي الهاشمي من الدرجتين الخاصة والاولى).

> > 197-/1/44

المحنبين بطيسلال

انور النشاشيبي

وزير الاقتصاد الوطني رئيس الوزراء قاضي القضاة والانشاء والتعمير ووزير التربية والتعليم خلوصي الخيري هزاع المجالي عمد الامين الشنقيطي عزير الداخلية والدفاع وزير الخارجية وزير المالية وزير الصحة هاشم الجيوسي وصني ميرزا موسى ناصر جميل التوتونجي وزير وزير الزراعة الاشغال العامة العدلية والمواصلات والشؤون الاجتاعية

يعلوب معبو

محد الحسين للفيل ملكر الملكة للفارلانية الماكية

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور .

وبناء على ما قرره مجلسا الاعيان والنواب .

نصادق على القانون الاتي و نأمر باصداره واضافته الى قوانين الدولة: :

قانون وقه (۹)لسنة ۱۹۲۰

تنا ز الجميات

تطبيفه ط الضفة الغربية

المادة ١ ــ يسمى هذا القانون (قانون الجميدات ــ نطبيقه على الضفة الغربية لسنة ١٩٦٠) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ ــ اعتباراً من ناريخ العمل بهذا القانون يسرني مفعول قانون الجمعيات لسنة ١٩٣٦ المعمول به في الضنة الشرقية من الملكة مع جميع التعديلات التي طرات عليه وجميع الانظمة العسادرة بمقتضاه على الضفة الغربية منها .

المادة ٣ ــ يبطل العمل في الضفة الغربية من المملكة باني تشريع فلسطيني سابق الى المدى الذي يتعارض فيه مع احكام هذا القانون .

> المادة ٤ ــ رئيس الوزراء والوزراء كل فيما يخصه مكانمون بتنفيذ احكام هذا القانون . ١٩٦٠/١/٢٧

أتحت ين بط الل

رئيس الوزراء	قاضي القضاة		بر الاقتصاد الوطني
هزاع الجالي	ووزير التربية والتعليم محد الام ين الشنتيطي		الانشاء والتعمير خلوصي الخيري
وزیر الخارجیة موسی ناصر	وزیر المالیة هاشم الجموسی	وزير الصحة حيل التوتونجي	الداخلية والدفاع وصني ميرزا
وزير	وذير الزراعة		وزير
العدلية والمواصلات	والشؤون الاجتماعية		الاشغال العامة
انه و النشاشي	عاصكف الفايز		يعقوب معبر

مى رئيس للنعل مرى رئيسة للارونية الديمية

بُقتضى المادة (٣١) من الدستور .

وبناء على ما قرره مجلسا الاعيان والنواب .

نصادق على القانون الاتي ونأمر باصداره واضافته الى قوانين الدولة :

قانون رقم « ۱۰ » لسنة ۱۹۶۰

قانون تنظيم مدينة العقبة

المادة ٢ ـ تعاريف واصطلاحات :

تكون للخلمات والالفاظ التالية المعاني المخصصة لها ادناه الا اذا دلت القرينة على خلاف ذلك :

أ – تعني كلمة (اللجنة) – لجنة تنظيم مدينة العقبة .

ب - وتعني لفظة (المخطط) - المخطط المنظم من قبل خبير هيئة الامم المتحدة والمصادق عليه من المراجع المختصة .

ج – وتعني لفظة (التعويض) ــ التعويض الذي يؤدى للشخص الذي تقرر الاستيلا على ارضه سواء كان نقداً او نوعاً .

المادة ٣ - ١ - تؤلف لجنة بأسم (لجنة تنظيم مدينة العقبة) مكونة من :

أ _ مدير عام دائرة ميناء العقبة .

ب ـ وكيل وزارة الاقتصاد الوطني.

ج ـ وكيل وزارة الداخلية لشؤون البلديات .

ب مدير دائرة الاراضي والمساحة .

مندوب عن قيادة القوات المسلحة ينتدبه القائد العام .

و – رئيس بلدية العقبة .

٣ - يعين رئيس الوزراء رئيساً للجنة من بين اعضائها .



المادة ٤ ـ يكون اجتماع اللجنة قانونياً مجضور اربعة من اعضائها بما فيهم الرئيس وتؤخذ قراراتها بالاجماع الربعة بالاكثرية .

المادة ٥ ــ تقوم اللجنة بتنفيذ مشاريع التنظيم المقررة وفق المخطط .

المادة ٦ ـ لغايات هذا القانون تمارس اللجنة وتتمتع بجميع الصلاحيات الممنوحة للمجلس البلدي ولجان التنظم المادة ١ المحلية والمركزية المنصوص عليها في قانون البلديات رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٥ ، وقانون تنظيم المدن والقرى رقم ٣١ لسنة ١٩٥٥ .

المادة ٧ – بالرغم عما ورد في قانون ادارة وتفويض اراضي واملاك الدولة رقم (١) لسنة ١٩٥٣ فان للجنة ان تتصرف باراضي واملاك الدولة في العقبة وان تفوضها او ان تؤجرها بالشروط التي تراها مناسبة او تسادلها بقطع اخرى وان تتصرف بائمانها وعوائدها لغايات التنظيم المقررة ، كما لها ان تنظر في اي ادعاء حول اي حق تصرف او تحسينات فيها ويكون قرارها خاضماً للطمن فيه امام لجنة الاستئناف المنصوص عليها في المادة (٩).

المادة ٨ ـ يجوز للجنة ان تستولي على اية اراضي او منشآت اذا كانت تتعارض مع سشاريـع التنظيم المقررة مقابل التعويض العادل .

المادة ٩ – اذا قررت اللجنة الاستيلاء على ارض او عقار فعليها ان تقوم بتقدير التعويض الواجب دفعه للمستحق او تعيين قطعة الارض او الاراضى التي ترى ان تعطى للمستحق مقابل ذلك وان تبلغه قرارها بذلك خطياً وللمستحق في حالة عدم قبوله بالبدل المقرر او بالارض او بالاراضي المعطاة اليه مقابل ذلك ان يعترض على قرار اللجنة خلال شهر واحد الى لجنة استئنافية مؤلفة من وزير الداخلية رئيساً وعضوبة كل من المستشار الحقوقي لرئاسة الوزراء ووكيل وزارة العدلية ويكون قرار هذه اللجنة قطعياً.

المادة ١٠ ـ تؤمن الاموال اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون من الموارد التالية :

أ _ الاموال المتوفرة في صندوق بلدية العقبة .

ب ــ اجور واثمان اراضي واملاك الدولة المشار اليها في المادة (γ) من هذا القانون .

ج – القروض والاموال الاخرى التي تحصل عليه_ الجنة التنظيم من اية جه_ة اخرى سواء كانت حكومية او خلافها .

المادة ١١ – بعد أن يسوى بدل التعويض للشخص المستحق تطلب اللجنة من مدير الاراضي والمساحة تسجيل الملك المستولى عليه باسم الخزينة كما تطلب تسجيل أية أرض أو أراضي أخرى تكون قد منحتها تعويضاً باسم الشخص الذي منحت له ، وعلى مدير الاراضي والمساحة أن يجري التسحيل المطلوب كما لو كان أمرأ صادراً عن محكمة ذات اختصاص .

المادة ١٢ ــ أ ــ تنفيذاً لاحكام هذاالقانون تقوم اللجنة بتعيين ما يلزملادارةاعمالها من الموظفين الفنيين والاداريين ضمن احكام النظام الموضوع لذلك .

ب ــ تنظم اللجنة موازنة بالنفقات والرواتب المقررة على ان تصدق من قبل وزير الداخلية .

المادة ١٣ – يحق للجنة بموافقة مجلس الوزراء ان تضع الانظمة اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون .

المادة 13 – اعتباراً من تاريخ العمل بهذا القانون لا يجوز لاي شخص او اية هيئة كانت ان تنشيء اي بناء في منطقة التنظيم المقررة الا بعد موافقة لجنة التنظيم على تصاميم ومواصفات ذلك البناء .

المادة ١٥٥ – لا يعمل طيلة العمل بهذا القانون باي قانون او تشريع اخر الى المدى الذي تتعارض فيه احكامه مع احتلام هذا القانون .

المادة ١٦ – رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

197-/1/44

المحتين بطسلال

وزير الاقتصاد الوطني قاضي القضاة رئيس الوزراء والانشاء والتعمير ووزير التربية والتعليم خلوصي الخيري محد الامين الشنقيطي هزاع المجالي وزير الداخلية والدفاع وزير الخارجية وزير المالية وزير الصحة وصني ميرزا هاشم الجيوسي جميل التوتونجي موسى ناصر وزير وزير الزراعة الاشفال العامة العدلية والمواصلات والشؤون الاجتماعية



تى را ھىين للكك مى رى رائىكة للاردونية لرھائية

بمقتضي المادة (٣١) من الدستور .

وبناء على ما قرره مجلسا الاعيان والنواب .

نصادق على القانون الاتي ونامر باصداره واضافته الى قوانين الدولة :

قانون رقم (۱۲) لسنة ۱۹۶۰

قانون ممدل لقانون ايجار وبيع الاموال غير المنقولة من الاجانب

المادة ١ – يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون ايجار وبيـع الاموال غير المنقولة من الاجــانب لسنة ١٩٦٠) ويقرأ مع القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٥٣ كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ ــ تلغى المادة الثالثة من القانون الاصلي ويستعاض عنها بما يلي :

المادة ٣ – أ – يجوز لاي شخص غير اردني ان يمتلك اموالا غير منقولة في المملكة الاردنية الهاشمية شرط ان يقتصر تملكه :

١ - في الاراضي الواقعة ضمن مناطق البلديات او في مناطق التنظيم او احواض
 البلد على القدر الكافي لسكناه وادارة اعماله لا الاتجار .

٢ - في الاراضي الزراعية على الاراضي التي كان يتصرف فيها او انتقلت حقوق
 التصرف فيها اليه قبل تاريخ العمل بهذا القانون .

٣ ــ في الاراضي التي تقع ضمن منطقة مشروع قناة الغور الشرقية على المساحة التي
 يجيزها قانون قناة الغور الشرقية اذا كان مقيا من القديم في تلك المنطقة .

٤ _ ان يتعهد بان يكون خاضعاً للقوانين المعمول بها في المملكة الاردنية الهاشمية .

ب ــ يقرر مجلس الوزراء الموافقة على الامور المبينة في الفقرة (أ) من هذه المادة بناء على تنسيب مدير الاراضي والمساحة او سلطة قناة الغور الشرقية كل بحسباختصاصه .

194./4/4

المحتين بطسلال

رئيس الوزراء هزاع المجالي وزیر الخارجیة موسی ناصر

وزير المالية هاشم الجيؤسي وزير العدلية ال**وز ا**لنشاشيي

خى الحسيدُ للفعل من الملك الفارونية اللي أية

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلسا الاعيان والنواب

نصادق على القانون الاتي و نأمر باصداره واضافته الى قوانين الدولة :

قانون رقم ۱۱ لسنة ١٩٦٠

قانون ممدل لقانون الصيادلة وتجارة المقاقير والسموم

المادة ١ ــ يسمى هذا القانون ١ قانون معدل لقانون الصيادلة وتجارة العقاقير والسموم لسنة ١٩٦٠) ويقرأ مع قانون الصيادلة وتجارة العقاقير والسموم لسنة ١٩٢٧ المشار اليه في يلي بالقانون الاصلي كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٦ ــ تشكل لجنة فنية في وزارة السحة لمراقبة اـــيراد الادوية والمستحذيرات الطبية على النحو الثالي :

ا ـ وزير الصحة ﴿ رُدُ

٢ ــ مدير المختبر المركزي عضو

٣ - رئيس قسم الصيدلة في وزارة الصحة عضواً

٤ ـ نقيب الاطباء او نائبه عضو

ه ـ نقيب الصيادلة او نائبه عضواً

٦ ـ صيدلي منتخب من قبل مجلس النقابة عضوا

٧ ـ صيدلي صاحب مستودع ادوية ينتخب

من قبــــل مجلس النقابة عضواً

المادة ٧ – يحق لوزير الصحة بناء على تنسيب اللجنة الفنية المذكورة في المــادة السادسة اعلاه ان يمنع دخول أى دواء مستحضر طبي جديد الى البلاد .

1970/1/24

المحتسين بطيال

رثيس الوزراء هزاع الجالي

وزير الصحة جميل التوتونجي .



اعلان

عقتضي المادة (٩٤) من الدستور

يعلن انه عملا بالمادة (٩٤) من الدستور احيلالقانون الموقت رقم (١٤) لسنة ١٩٥٩ (قانون قناة الغور الشرقية) المنشور في العدد (١٤١٤) من الجريدة الرسمية الى مجلس الامة فادخل عليه بعض التعديلات .

ينشر فيما يلي القانون المذكور بشكله المعدل الذي اقره مجلسا الاعيانو النواب وصدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة عليه ليحل محل القانون الموقت رقم (١٤) المشار اليه ويعمل بالقانون المعدل من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

رئيس الوزراء بالوكالة محمد الامين الشنقيطي

محد الحسير الفلك ملك الملكة الفارونية الفائمية

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور .

وبناء على ما قرره مجلسا الاعيان والنواب .

نصادق على القانون الاتي ونامر باصداره واضافته الى قوانين الدولة :

قانون رقم (۱۳) لسنة ١٩٦٠

قانون قناة الغور الشرقية

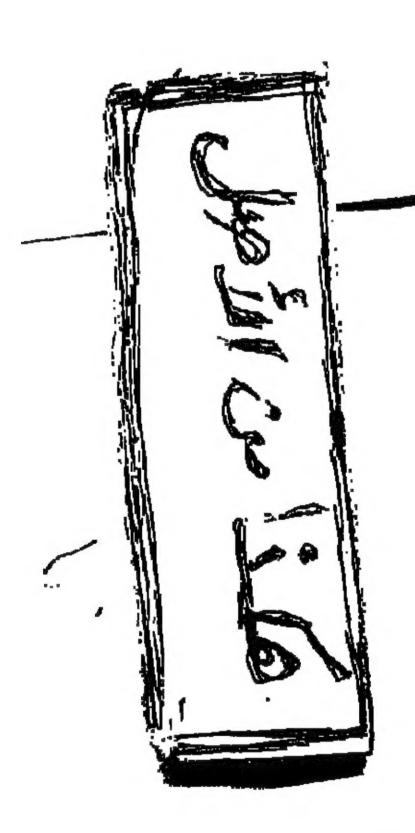
المادة ١ ــ يسمى هذا القانون (قانون قناة الغور الشرقية لسنة ١٩٦٠) ويعمل به من تاريخ نشـــره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ ـ يكون للالفاظ والعبارات الواردة في هذا القانون المعاني المخصصة لها ادناه الا اذا دلت القرينة على خلاف ذلك

- ١ ــ تعني لفظة ﴿ السلطة ﴾ سلطة قناة الغور الشرقية .
- ١ حني عبارة د منطقة المشروع ، منطقة مشروع قناة الغور الشرقية كما هي مبينة على الخـــارطة
 رقم لـي٠م/١٨ المربوطة نسخة اصلية عنها بهذا القانون والتي تعتبر جزءا منه .
- ٣ يعني عبارة « الوحدة او الوحدة الزراعية » قطعة ارض تروى من مياه مشروع قناة الغور الشرقية عينت حدودها كوحدة واحدة من السلطة او بأمرها .

٤ - تمني لفظة (الفرد) أي شخص أردني بلغ سن الرشد غير فاقد الاهلية القانونية .

- تعني لفظة « العائلة » او العائلة المزارعة كافة افراد العائلة الذين يعالون مجتمعين تحت ادارة فرد واحد سواء اكانوا من اصوله ام فروعه وزوجاته وزوجات فروعه وخدمهم وذوي قرباه المسؤول شرعاً عن ادارة شؤونهم واعالتهم .
 - ٦ تعني لفظة (المستأجر) سلطة قناة الغور الشرقية .
- ٧ تعني لفظة ه المؤجر » الشخص المسجلة بـ أسمه بموجب احكام هذا القانون قطعة ارض او قطع
 اراض متعددة او حصص فيها تقع ضمن منطقة المشروع .
- ٨ تعني عبارة (المستأجر الفرعي) الشخص او الاشخاص المخصص لهم وحدة زراعية من الاراضي
 بطريق التأجير .
- ٩ تعني لفظة « التصرف » النصرف بالارض او الماء او كليها بموجب سند تسجيل .
 د تعني لفظة « المتصرف » الشخص او الاشخاص المسجلة بأسمائهم الارض او الماء او كليها بموجب سند تسجيل .
- ١٠ تعنى عبارة « تصنيف الاراضي » أو الاراضي من صنف ١ و ٢ و ٣ التصنيف الرسمي ااوصوف في المجلد الثالث من التقرير العمام لمشروع اليرموك ووادي الاردن لسنة ١٩٥٥ أو أي تصنيف لا حق تقره السلطة .
- ١١ تعني الفظة « مزارع » أى مزارع يمتهن الزراعة ويستغل اراضي الغير ضمن منطقة المشروع عن طريق الانجار او المزارعة لتأمين معيشته .
- المادة ٣ أ تؤسس لغاية تخطيط وانشاء مشروع قناة الغور الشرقية وادارته وصيانته والقيام بكافة الاعمال المتعلقة به وبتسوية الخلافات التي تنشأ من جراء استعمال مياه نهر اليرموك او مياه الاودية التي تنحدر على منطقة المشروع والينابيع التي تقع فيها والتي قد تستعمل في تنفيذ المشروع سلطة تسمى (سلطة قناة الغور الشرقية)
- ب ـ تؤلف السلطة من مدير عام للسلطة وعضوين اخرين يعينون بقرار من مجلس الوزراء وموافقة الملك.
 - ج تجتمع السلطة برآسة المدير العام للسلطة .
- المادة ٤ أ تعتبر السلطة شخصاً معنوياً لها ان تقاضي وان تقاضى بهذه الصفة ولها ان تنيب عنها في جميع الاجراءات القضائية المتعلقة بها احد موظفي النيابة العامة او اي شخص اخر تعينه لهذا الغرض وتكون لها الصلاحيات المنصوص عليها في هذا القانون او اية انظمة او تعليات تصدر بمقتضاه .
- ب ومن اجل القيام باعمالها كما هو مبين في هـذا القانون وفي الانظمة والتعليات التي تصدر بمقتضاه
 تعتبر السلطة مستقلة عن الوزارات والدوائر الاخرى غـير انها تعمل في تعـاون نام مع جميع
 الوزارات والدوائر المختصة وتتقيد في سياستها العامة بالتعليات والتوجيهات التي يصدرها اليها
 رئيس الوزراء .



لمادة ٥ ــ من اجل القيام باعمال انشاء و ادارة وصيانة مشروع قناة الغور الشرقية و توحيد و تقسيم الوحدات الزراعية
وتخصيصها وغيرها من الاعمال الاخرنى المنصوص عليها في هذا الفانون يكون للسلطة جهازها الخاص
من الموظفين والمستخدمين على ان يجري اختيارهم وتعيينهم وانهاء خــدماتهم وعزلهم وتحديد روائبهم
وتعيمين واجباتهم وحقوقهم وسائر الاهور المتعلقة بهم بموجب نظام خاص تضعه السلطة ويقره مجلس
الوزراء ويوافق عليه اللك وينشر في الجريدة الرسمية وتضمن السلطة لموظفيها الدائميين حقوق التقاعد
وفقاً لقانون التقاعد المدني او وفقاً لقانون تقاعد خاص .

- المادة ٦ ـ أ ـ للسلطة ضمن حدود امكانياتها المالية ان تقوم بانشاء وبناء مشروع قناة الغور الشرقية وجهاز التوزيع وانشاء مجار لضبط المياه وتصريفها وغيرها من الاعمال التي لها علاقة بهذا المشروع ولها ان تضع او ان تدكف من يضع مواصفات هـــذا المشروع أو اني جزء منه وطرح المناقصات والتعاقد مع اية شركة أو فرد لبناء هذا المشروع أو اني جزء منه على أن تكون غير ملزمة بقبول ادنى مناقصة وللسلطة أيذاً صلاحية القيام بعمليات أنشاء وبنـــاء وصيانة وتمديد أقنية الري الرئيسية للاودية الجانبية المنحدرة أنى منطقـة المشروع على أن يقترن قرار السلطة بإحالة العطاء نهائياً بموافقة رئيس الوزراء.
- ب ـ تقوم السلطة بتعيين الحد الاعلى لكية المياه المخصصة لكل وحدة زراعية صنوبا بالنسبة لعدد الدونمات القابلة للري ضمن منطقة المشروع ولكمية المياد المتوفرة وبمراقبة وتوريد وتوزيع المياه ضمن منطقة المشروع والامساك عن توريد الميساه للوحدات الزراعية واسترداد الوحدات الاستيلاء عليها وفقاً للانظمة التي تضعها السلطة بموافقة مجلس الوزراء لهذه الغاية .
- المادة ٧ ـ أ ـ تقوم السلطة بتعيين حدود الوحدات الزراعية وتثبيتهـا على خرائط منطقة المشروع بالقـايس الملاغة مراعية في ذلك الاعتبارات الفنية والاقتصادية لشبكة الري الجــانبية وشبكة التوزيع ولا يجوز تغيير حدود هذه الوحدات الا بموافقة السلطة .
 - ب لا يباع او يؤجر للعائلة الواحدة او الفرد الواحد اكثر من وحدة زراعية واحدة .
- المادة ٨ مـ أ حدد تعيين مساحة واشكال الوحدات الزراعية يجب ان يكون الحد الادنى لمساحة الوحدة الواحدة (٣٠) دونما تقريباً تحت الري من الصنف الاول او الثاني و (٥٠) دونما تقريباً ن الصنف الثالث ويكون الحد الاعلى لمساحة الوحدة الواحدة (٥٠٠) دونم من الاراضي الروية ولا يجوز بأي حال من الاحوال تجزئة او افراز اية وحدة زراعية عينت مساحتها بالاستناد الله هذا القانون الى قطع متعددة تقل مساحتها عن الحد الادنى المعين في هذه الفقرة .

عدد الدونمات المروية الواجب تخصيصهـــا للمتصرف	عدد الدونمات القابلة للري الجاري التصرف بهـــا قبل المشروع
·	Yo - Y''
تخصص بكاملها . يخصص ٧٥ دونما زائد ٥٠٪ من المساحة الزائدةعن	1·· - V7
۷۵ دونما . یخصص ۵ر۸۷ دونما زائد ۲۵٪ من الساحة الزائدة	0 1.1
عن ۱۰۰ دونم . یخسص ۱۸۷٫۵ دونما زائد ۱۲۲٪ من المساحة	1 0 . 1
الزائدة عن ٥٠٠ دونم . يخصص ٣٠٠ زاند ١٠٪ من المساحة الزائدة عن	١٠٠١_ فما فوق
۱۰۰۰ دونم بحیث لا تزید علی ۵۰۰ دونم .	

- ج اذا كان المتسرف يتصرف باقل من ٣٠ دونما فعلى السلطة ان تبييع أو تؤجر اليه ارضا اضافية بنيث لا نقل مساحة الوحدة المخصصة اليه عن ال ٣٠ دونما تقريباً اذا كانت من الصنف الاول ابر الثاني وعن ال ٥٠ دونما تقريباً من الصنف الثالث اذا كانت الاراضي تكفي لذلك .
- د تنفيذًا لاغران هذا القانون يجبان تكون مساحة الوحدة الواحدة التي تبيعها او تؤجرها السلطة الى الفرد او العائلة وفقاً للتصنيف التالي :
 - ١ الاراضي التي هي من الصنف الاول او الثاني ٣٠٠ دونماً تقريباً .
 - ٣ الاراضي التي هي من الصنف الثالث ٥٠ دونما تقريباً .
- ٣ الاراضي المختلفة من الاصناف الثلاثة يجب ان لا تقل نسبة الوحدة الواحدة منها عن الحد المبين في البندين ١ و ٢ من هذه الفقرة ومن اجل حساب المساحة يعتبر الدونم الواحد من الصنفين الاول والثاني معادلا لدونم واحد وسبعة اعشار الدونم من الصنف الثالث .
- ٤ من اجل تنظيم الوحدات الزراعية بحيث تتوافق مع الشبكة الجانبية وشبكة التوزيع ومن اجل تفادي احداث وحسدات صغيرة غير متناسقة الشكل فللسلطة ان تتجاوز عن ابة زيادة او نقص في مساحة الوحدة شرط ان لا تتجاوز تلك الزيادة او ذلك النقص مساحة الوحدة.
- عند وفاة المتصرف او المستأجر الفرعي تنتقل حقوقه الى ورثته من اصحاب حق الانتقال في الوحدة الزراعية على النصوص عليه بموجب الوحدة الزراعية عن الحد الادنى المنصوص عليه بموجب احكام هذا القانون.
- المادة ٩ السلطة وحــــدها حتى الاستيلاء مقابل التعويض على الاراضي او حصص الماء اوكايبها الواقعة ضمن منطقة المشروع ــ او خارجها اذا اقتضت الضرورة ذلك لاغراض المشروع واية حقوق انتفاع اخرى



تتعلق بالارض او الماء اما بطريق الاستيلاء المطلق او الايجار للمدة التي تراها السلطة مناسبة ولها حق تحديد الايجار لاية مدة او مدد اخرى قد تراها السلطة ضرورية ، وتنفيذا لهذا الفرض يتبع الترتيب الآتي في تقدير قيم او بدلات ايجار الاراضي التي يتقرر الاستيلاء عليها .

- أ _ يجري تقدير قيم الاراضي او حصص الماء او كليها او تقدير بدلات الايجار من قبل لجنة تسمى
 (لجنة تقدير الاراضي) قوامها قداض ينتدبه المجلس القضائي لا تقل درجته عن درجة رئيس محكمة بداية رئيساً وعضوية مأمور تسجيل الاراضي ومآمور زراعة القضاء ومندوب عن السلطة وعضو من المتصرفين بالاراضي التي تقع ضمن منطقة المشروع من القضاء ينتخبه رئيس الوزراء.
- بعلى هذه اللجنة ان تجري الكشف على الاراضي او حصصالماء المستولى عليها وتقدر قيمتها ولهذه اللجنة ان تستأنس برأي الهيئة الاختيارية او راني اى فرد كان للوصول الى مقدار قيم الاراضي بقطع النظر عن اية تحسينات في اسعار الاراضي نتجت عن انشاء مشروع قناة الغور الشرقية وان تصدر بعد ذلك قراراتها بالتقدير بالاجماع او بالاكثرية .
- حد على رئيس لجنة التقدير ان يعلن قرارات اللجنة بالتقدير لمدة خمسة عشر يوما بتعليقها في محل بادز من القرية التي تقع فيها الاراضي والمياه المستولى عليها وتسلم نسخة اخرى للمختار . ويحق لكل متصرف ان يعـترض على قرار اللجنة بالتقدير خلال مدة ثلاثين يوما من تاريخ التعليق واذا انقضت تلك المدة ولم يقدم اعتراض على التقدير يعتبر التقدير قطعيا .
- د _ يقدم الاعتراض على التقدير الى مدير السلطة العام او من ينيبه عنه لنوديعه الى لجنة استئنافية قوامها قاض ينتدبه المجلس القضائي لا تقل درجته عن درجة عضو محكمة استئناف رئيسا وثلاثة اعضاء من ذوي الخبرة والاختصاص من كبار موظفي وزارة الزراعــة ومندوب عن السلطة ودائرة الاراني والمساحة وعضو رابع من اصحاب الاراني التي تقـع ضمن منطقة المشروع يجري تعيين اعضاء اللجنة الاستئنافية من قبل رئيس الوزراء .
- على اللجنة الاستئنافية ان تذهب الى موقع الاراضي او حصص الماء المعترض على تقديرها وان تجري الكشف عليها ولهذه اللجنة ان تستأنس براي اي فرد قد ترى فائدة من خبرته وان تدقق اية وثائق او مستندات من اجل الوصول الى قيم الاراضي او حصص الماء الحقيقية بقطع النظر عن أية تحسينات في الاسعار نتجت عن مشروع قناة الغور الشرقية وان تصدر قراراً بذلك ويكون قرارها قطعيا سواء صدر بالاكثرية ام بالاجماع. ويعتبر انعقاد اللجنة قانونيا اذا حضر الاجتاع أربعة اعضاء.
- و _ يجب على المعترض عند تقديمه استدعاء الاعتراض ان يودع لدى محاسب مالية القضاء مبلغ خمسة دنانير اردنية كأمانة عن كل قطعة معترض على تقديرها فاذا رد اعتراضه يعتبر مبلغ التامين ايرادا لحساب السلطة اما اذا ظهر انه محق في الاعتراض فيرد مبلغ التأمين لدافعه . ويكون عدم دفع التأمين موجباً لرد الاعتراض .
- ز ــ تعتبر القيم المقدرة للاراضي او حصص الماء المستولى عليها قيما راسمالية في المشروع وتسجل هذه القيم لدى السلطة في سجلات خاصة .

- ح ـ على مدير الاراضي والمساحة حــال استلامه اشعاراً من السلطة ان يقوم باعـداد خرائط كادسترائية لمنطقة المشروع مبيناً عليهــا حدود الوحدات والاقنية الرئيسية وشبكات التوزيع وكافة المرافق العامة والخاصة حسبا عينت من السلطة وبالغاء كافة قيود التسجيل السابقة وان يصدر سندات تسجيل جديدة باسماء اصحاب الاراضي السابقين المخصصة لهم وحدات ضمن منطقة المشروع معفاة من الرسوم واصدار سندات تسجيل معفاة من الرسوم والطوابع باسم سلطة قناة النور الشرقية بوحدات الاراضي الباقية التي تم الاستيلاء عليها بالاستناد لاحكام هذا القانون .
- ط ـ السلطة حق شراء اية ارض من المتصرف الذي يرغب في بيع حقوق تصرفه في الوحدة كلياً ويشترط في ذلك ان لا يزيد بدل الشراء الذي تدفعه السلطة على القيمة المقدرة لها من قبل لجنة التقدير مضافاً اليها قيمة التحسينات التي احدثت عليها بمجهوده الخاص بعد تخصيصها اليه واذا لم تشتر السلطة الوحدة الزراعية فللمتصرف بيع وحدته الزراعة بموافقة السلطة الى مزارع من منطقة المشروع ممن لا يملكون وحدات زراعية في تلك المنطقة ضمن احكام هذا القانون ويكون قرار السلطة في حالة الرفض عرضة الطعن به امام محكمة العدل العليا .
- ع بيوز المتصرفين المسجلة باسمائهم وحدات زراعية بالاستناد لاحكام هذا القانون ان يؤجروا الى السلطة الوحدات التي لا يرغبون في استغلالها لمدة لا تزيد على ٣٣ سنة قابلة للتجديد بطلب من السلطة و ببدل ايجار يتفق عليه بين السلطة والمتصرف شرط ان لا يتجاوز معدل بدل الايجار ٥٠٪ من المحدول غير الصافي للارض المؤجرة في كل سنة وعلى المؤجر ان يتحمل اثمان الميساه وللمؤجر حق بيع الارض المؤجرة الى السلطة في اي وقت خلال مدة الايجار شرط ان لا يزيد الثمن عن القيمة الراسمائية للوحدة مضافا اليها التحسينات التي احدثت عليها بمجهوده الخاص بعد تخصيصها اليه ، وإذا لم تستأجر السلطة فللمتصرف بموافقة السلطة تأجير الوحدة الزراعية لاي مزارع اخر . ويكون قرار السلطة في حالة الرفض عرضة للطعن به امام محكة العدل العليا .
- له _ كافة الديون والضرائب والرسوم والاموال الاميرية ونفقات مشاريع الري الصغيرة للاودية الجانبية التي قامت بهدا الحكومة وغيرها من الديون المستحقة على أية ارض تقع ضمن منطقة المشروع قبل العمل بهذا القانون او بعده تنزل من القيمة الرأسمالية لاراضي المتصرف المدين وتدفع من السلطة الى الدائن على عشرة اقساط سنوية متساوية بفائدة ٤٪. وإذا زادت قيمة الدين عن القيمة الرأسمالية فللدائن ملاحقة المدين بالزيادة .
- المادة ١٠ آ على السلطة ان تعين لجنة تسمى (لجنة انتقاء المزارعين) تتالف من احد موظفى السلطة رئيساً ومن ستة اعضاء ينتدب احدهم من موظفي وزارة الزراعة والثاني من موظفي دائرة الاراضي والمساحة وآخر من المزارعين ذوي الخبرة في منطقة الشروع وثلاثة اعضاء الحرين يختارون من ذوي الحبرة من كبار المزارعين في القضاء الذي يجري توزيع الوحدات فيه ، تتولى هذه اللجنة اختيار المزارعين في الوحدات الزراعية حسبا حددت في الفقرة (د) من المساحة (٨) من هذا القانون وللسلطة حتى التعديل قرارات هذه اللجنة بالتخصيص قبل تصديقها من السلطة بصورة نهائية عندما يثبت لها وجوب اجراء هذا التعديل .



ب _ يجوز لاي متصرف تزيد اولا تزيد اراضيه على الحد الادنى المعين في هذا القــانون ان يطلب من اقترن بموافقة السلطة ولا يجوز للمتصرف بيعها ثانية الا الى السلطة .

ج _ اذا ثبت للسلطة ان احد المنصرفين افرغ لاسم زوجته واولاده الذين لا تنطبق عليهم احـــكام الفقرة } من المادة ٢ من هذا القانون قبــل منسي ستة اشهر من تاريخ ١٩٥٩/١/١٥ فللسلطة ان تعتبر الزوجة والاولاد هم افراد كبير العائلة ويعتبر مجموع مساحة الارانسي الني يتصرفون بهــــا مجتمعين كانها بتصرف كبير العائلة ويخصص لهم مجتمعين وحدة او وحدثان بالقدر المسموح به في هذا القانون باعتبارهم عائلة مزارعة واحدة تنطبق عليهم الفقرة (٥)من المادة ٢ من هذاالقانون.

عموم الافراد الذين اتصلت اليهم ارض تقع خمن منطة_ــة المشروع عن طريق الارث ولا تزال بتصرفهم مشاعة يعتبرون عائلة مزارعة واحدة تنطبق عليهم اختام الفقرة (٥) من المادة (٢) من هذا القانون وتخصص لهم مجتمعين وحدة زراعية او وحدتان بالقدر المسموح به في هذا القانون كما لو كانت الاراضي لا تزال مسجلة باسم المورث .

د _ تحسم قيمة الوحدة الزراعية التي اختارها الطالب من قيمة اراضيه الراسمالية المسجلة في سجلات السلطة وفقا لاحكام الفقرة (ز) من المادة (٩) من هذا القانون .

اذا زادت قيمة الوحدة الزراعية التي اختارها الطالب عن قيمة اراضيه الراسمالية فعلية ان يدفع الى السلطة مبلغ الزيادة اما دفعة و احــدة او على دفعات لاتزيد على اربعة اقساط سنوية متساوية مع فائدة ٤٪ سنويا على الرصيد غير المدفوع.

ه ـ على السلطة أن تدفع للمتصرف المبلغ المتبقى له من قيمة اراضيه الراسمالية بعد تنزيل قيمة الوحدة المخصصة له اما دفعة واحدة اوعلى دفعات لاتزيد على اربعة اقساط سنوية متساوية مع فائدة (٤٪) سنويا على الرصيد غير المدفوع . ويجوز لهذا المتصرف ان يطلب مـن الــلطة تخصيص ارض له ضمن منطقة المشروع بقيمة الرصيد وعليه ان يؤجر هذه الارض للسلطة بالشروط المنصوص عنها في الفقرة (ى) من الماده (٩) من هذا القانون .

_ على لجنة انتقاء المزارعين ان تختار العائلة المزارعة للاستقرار في الاراضي القابلة للــري ضمن منطقة المشروع على أن تتم الاولوية في الاختيار على الوبعه الاتي :

الى المتصرفين الذين يستغلون اراضيهم بالذات ضمن منطقة المشروع. في الدرجة الاولى :

السلطة خلال ٢٠ يوما من تاريخ تبليغه اشعاراً بذلك اراضي في المشروع الى الحد الذي اجازته الفقرتان ب ، ج من المادة (٨) من هذا القانون وللجنة انتقـاء المزارعين ان تدقق في الطلبات وان تساعد الطالب على انتقاء الوحدة الزراعية حسب المساحة المحددة له واذا لم يتم الاختيــار خلال المدة المذكورة فيجوز للسلطة ان تخصص له الوحدة الملائمة او ان تستولي على اراضيه وفقاً لاحكام المادة (٩) من هذا القانون . يعتبركل انتقاء يقع بالاستناد الى هذه الفقرة نافذ المفعول اذا

الفرعي لم يقم باستغلال الوحدة المؤجرة اليه على الوجه المرضي . ح _ رغما غما يخالف ذلك في اي قانون او نظام آخر لايجوز تنظيم عقود ايجار الوحدات الزراعية نـمن منطقة المشروع او تصديقها الا من قبل السلطة وكل عقد ينظم خلافا لذلك يعتبر باطلا .

اسم كل من يشبت لها انه يتصرف باراض خارج منطقة المشروع تكفي لادارة معيشته.

ز ـ للسلطة ان تؤجر الوحدات المسجلة باسمها او الوحدات المستأجرة لاسمها الى المستأجر الفرعي

في الدرجة الثالثة:

في الدرجة الرابعة :

في الدرجة الخامسة:

الى المزارعين المتهنين الذين يقيمون في منطقة المشروع .

الى المزارعين الممتهنين من سكان الاقضية الاخرى .

الى المزارعين الممتهنين من سكان القضاء .

وعلى لجنة انتقاء المزارعين عند النظر في الاولوية للدرجاتالثالثة والرابعة والخامسة انتستبعد

لمدة لا تزيد على (٣٣) سنة قابلة للتجديد ولها حق فسخ عقد الايجار اذا ظهر لها ان المستأجر

المادة ١١ – آ – للسلطة ان تضع الترتيبات المتعلقة بكيفية تأجير الوحدات الزراعية وبيعها الىالمستأجر الفرعي وتعيين مدة تحسين واستصلاح تلك الوحدات واساليب صيانتها والاسباب الوجبة لالغساء عقود الانجــــار و كيفية منح القروض واستردادها ومواعيد دفع الاقساط الناتجة عن بيع الوحدات الزراعية وتأجيل دفمها وفقاً للانظمة التي توضع لهذه الغاية .

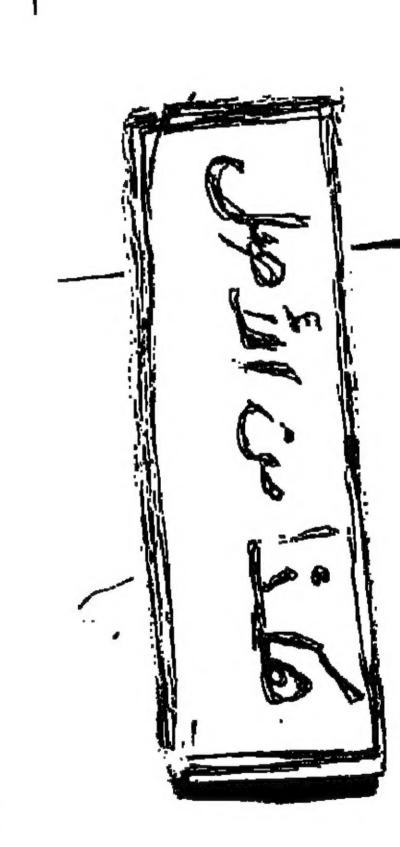
ب ـ المتسرفون والمستأجرون الفرعيون مكافون بدفــــع الضرائب المتحققة عن الوحدات الزراعية بموجب القوانين النافذة المفعول .

المادة ١٢ ـ آ ـ تسترد كافة النفةات الانشائية والفنية والادارية التي تنفق على هذا المشروع من المتصرفين على اساس تعيين ثمن المتر المكعب من المــاء المورد للاراضي والذي يعين من حــــين الى آخر مجسب الانظمة التي يضعها مجلس الوزراء لهذه الغاية .

ب ـ تقدر السلطة مقدار نفقـــات صيانة المشروع والنفقات الادارية والفنية السنوية وتسترد من المتصرفين والمستأجرين الفرعيين بنسبة عـــدد دونمات وحداتهم الزراعية بحسب الانظمة التي يضعها بجلس الوزراء لهذه الغاية .

ج ــ للسلطة ان تةوم بالدراسات الفنية والاقتصادية لتحسين موارد المـــاه وحالة التربة في منطقة المشروع وخارجها على ان تسترد نفتات هذه الدراسات وفقًا لاحكام الفقرة (T) من هذه المادة و لها حق اعادة تصنيف الاراضي اذا رغب المزارعون في ذلك واتضح للسلطة ان ذلك ضروري

المادة ١٢ – على السلطة بالتعاون مع الوزارات والدوائر ذات الاختصاص كل ضمن حــدود امكانياته ومسؤولياته واختصاصاته توجيه ومساعدة المزارعين ضمن منطقة المشروع في كافة الامور الفنية والاقتصادية والمالية والصحية وللسلطة ان تقوم بهــذه الاعمال مباشرة ضمن حدود امكانياتها اذا تعذر ذلك على الوزارات والدوائر ذات الاختصاص بمـــا في ذلك القروض الزراعبة وانشاء الجمعيات التعاونية وقضايا التسويق · · والارشاد الزراعي وحفظ التربة وما إلى ذلك من اعمال بما له علاقة بالتنمية الزراعية .



المادة ١٤ ــ للسلطة بموافقة مجلسالوزراء تعيين مقدار المكافآت الواجب منحها الىرؤساء واعضاء اللجان المنصوص عنها في هذا القانون مراعية في ذلك الجهود التي يبذلونها والاعمال التي ينجزونها .

المادة ١٥ ــ للسلطة كافة الصلاحيات والواجبات والاعمال الواردة في قانون مراقبة المياه رقم ٣١ لسنة ١٩٥٣ وتعديلاته الى المدى الذي لا تتعارض فيه تلك الصلاحيات والواجبات والاعمال مع احكام هذا القانون

المادة ١٦ _ على السلطة ان تقدم الى مجلس الوزراء في نهاية كل سنة مالية ما يلي :

آ _ موازنة للمصروفات المقدر انفاقها على مشروع قناة الغور الشرقية لتصديقها .

ب ــ تقريراً عن اعمال السلطة يتضمن بصورة خاصة مدنى تقدم العمل ونفقاته .

ح ـ تقريراً بنتائج فحص حسابات السنة المالية السابقة بواسطة ديوان المحاسبة او هيئة من فاحصي الحسابات القانونيين يوافق مجلس الوزراء على تعيينها لهذه الغاية .

المادة ١٧ ــ تنظم السلطة موازنة وارداتها ونفقاتها العادية وغير العادية سنويا وتعرضها على مجلس الوزراء للمصادقة عليها قبل شهرين على الاقل من بداية على سنة مالية .

المادة ١٨ ـ لمجلس الوزراء بنوافقـــة جلالة الملك ان يضع الانظمة اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون بما في ذلك النظام المالي ونظام اللوازم .

المادة ١٩ – لا تسري احكام اي قانون او ان تشريع اخر على منطقــــة المشروع اذا تعارضت تلك الاحكام مع احكام هذا القانون .

المادة ٢٠٠٠ ـ رئيس الوزراء والوزراء مكافون بتنفيذ احكام هذا القانون .

197./4/4

المحنسين بطيسلال

رئيس الوزراء		قاضي القضاة ووزير التربية والتعليم	
هزاع الجاني	عمد الامين الشنقيطي		والانشاء والتعمير خلوصي الخيري
وزیر الحارجیة موسی ناصر	وزير المالية هاشم الجيوسي	وزير الصحة جميل التوتونجي	زير الداخلية والدفاع وصمي ميرزا
وزير العدلية والمواصلات	لزراعة الإحتماعية	وزير ا والشؤون	وزير الاشغال العامة
انور النشاشي		عاكم	يعقوب معبو

غرالسير للفك منائر الملكة للفارونية المحاتمية

بُقتَضَى المادة (٣٢) من قانون البلديات رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٥ .

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٤/١/١٤ .

نامر باصدار النظام الاتي .

نظام رقم (۳) لسنة ١٩٦٠

نظام تقاعد موظفي البلديات ومكافآ تهم

د.ادر بمقتضى المادة ٣٤ من قانون البلديات رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٥

المادة ١ ـ يسمى ندا الذنذام (نظام تقاعد موظفي البلديات ومكافآتهم المعدل لسنة ١٩٦٠) ويقرأ مع نظـام تقاعد موظفي البلديات ومكافآتهم رقم (٢/٥٥٥) المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلى كنظـام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ ـ تعدل المادة (١٠) من النظام الاصلي بحذف عبارة:

(المنسوس عليها في المواد ٩ ــ ٣٣ من قانون التقاعد رقم ٣ لسنة ١٩٤١ الواردة في الفقرة (ا) منها والاستعانمة عنها بعبارة (المنصوص عليها في المواد ١٢ ــ ٤٤) من قانون التقاعد المدني رقم ٣٤ لسنة ١٩٥٩ .

197-/1/27

أتحتين بطسلال

رتيس الوزراء	قاضي القضاة		ر الاقتصاد الوطني
هزاع الجاني	ووزير التربية والتعليم محد الامين الشنقيطي		الانشاء والتعمير خلوصي الخيري
وزیر الخارجیة	وزير المالية	وزير الصحة	ر الداخلية والدفاع
موسی ناصر	هاشم الجيوسي	جميل التوتونجي	وصني ميرزا
وزير	وزير الزراعة		وزير
العدلية والمواصلات	والشؤون الاجتماعية		الاشغال العامة
انور النشاشيي	عاكف الفايز		يعقوب معمو ،

بخدالمسيد للفلك منكر الملكة للفادونية المفاتمية

بمقتضى المادة (١١٤) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٣١/١/٣١

نأمر بوضع النظام الآتي :

نظام رقم « ٤ » لسنة ١٩٦٠

المادة ١ ــ يطلق على هذا النظام اسم نظام علاوات غــلاء المعيشة للموظفين المعدل لسنة ١٩٦٠ ويقرأ مع النظام

197./1/1

وزير الزراغة والشؤون الاجتماعية والمواصلات

وزير الاقتصاد الوطني والانشاء والتعمير خاوصي الخيري وزير الداخلية والدفاع وصغي ميرزا

وزير الاشغال العامة

نظام علاوات غلاء المعيشة الموظفين المعدل

رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي كنظام و احد و يعمل به من تاريخ العمل بالنظام الاصلي.

المادة ٢ ــ تعدل المادة (٦) من النظام الاصلي بحذف كل ما جاء في الفقرة (د) منها والاستعاضة عنه بما يلي :

د ـ تعتبر احكام الفقرة (أ) من هذه المادة سارية المفعول من تاريخ نفاذ تعليمات علاوات غلاء المعيشة للموظفين لسنة ١٩٥١ ، غــير انه لا يطالب الموظف الذي تقاضى علاوات خلافا لاحكامها برد

المحتين بطسلال

قاضي القضاة رئيس الوزراء ووزير التربية والتعليم عمد الامين الشنقيطي هزاع الجالي وزير الصحة وزير المسالية وزير الحارجية جميل التوتونجي موسی ناصر وزير العدلية

في تقديم المساعدة لمن هم اشد حاجة اليها من الوجهة المالية . ب ــ ان تنحصر المساعدة في الطلاب الجامعيين الملتحقين بصفوف جامعية ليس لها مقابل في المساهد العلمية الموجودة داخل المملكة . ج ــ ان لا تزيد المساعدة الشهرية للطالب على ثلاثة دنانير وخمسماية فلس اذا كان ممن يدرسون في بلاد الشرق الاوسط وخمسة دنانير اذا كان بمن يدرسون في البلاد الاخرى ، وتعتبر السنة الدراسيــة تقدم المساعدة لكل طالب ينجح بالاجتباز او بالحصول على الشهادة في السنة الدراسية السابقة .

له لـ لا تشمل هذه المساعدات الطلاب الموفدين في بعثات علمية حكومية كانت ام غير حكوميــة ، او ممن يتناولون المساعدات المالية من اية مصادر اخرى .

نظام رقم « ۵ » لسنة ۱۹۶۰

نظام مساعدة الطلاب الجاءميين

صادر بمقتضى المادة الرابعة من قانون وزارة الشؤون الاجتماعية رقم (١٤) لسنة ١٩٥٦

المادة ١ _ يطلق على هذا النظام اسم (نظام مساعدة الطلاب الجامعيين لسنة ١٩٦٠) ، ويعمل به اعتباراً من

اللَّادة ٢ ــ يقرر وزير الشؤون الاجتماعية صرف المساعدات النقدية للطلاب الجامعيين ضمن المخصصــات المرصودة

آ ـ ان تنجيس المساعدة في الطلاب الاردنيين الذين يثبت له بان حالتهم المـــالية او حالة ابائهم او

اولياء امورهم ليست حسنة ولا يستطيعون تامين النفقات اللازمة للدراسة ، وان تعطى الاولوية

لهذه الغاية في موازنة الوزارة على ان يتقيد في ذلك بالشروط التالية :

في راف بن لللعالى من و المستد للاروانية العائمية

بمقتضى المادة (٤) من قانون وزارة الشؤون الاجتماعية .

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٣١/١/٣١ .

نامر بوضع النظام الم'تي :

۱ نیسان ۱۹۹۰ .

نظام رقم «۲» لسنة ۱۹۹۰

نظام حجر الحيوانات في المحاجر البيطرية

بمقتضى الصلاحية المخولة الي بموجب المادتين (٢٠و٣٠) من قانون امراض الحيوانات رقم (٣٩) لسنة ١٩٥٤ ونظرا لظهور مرض الحمى القلاعية في البلدان المجاورة اضع النظام التالي .

المادة ١ ـ يسعى هذا النظام نظام حجر الحيوانات في المحاجر البيطرية .

المادة ٢ ــ يعمل به اعتبارا من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٣ ــ ينم استيراد ما يلي من البلدان الجاورة (العراق سوريا لبنان تركيا)

أ _ الجاسوس

ب ـ الحنازير

ج _ الجمال

د _ القش ، التين ، الزبل ،

بواسطة القطارات والسيارات على أن تحجر في المحاجر البيطرية الحكوميةلمدة خمسة أيام باعتباراليوم (٢٤) اربعًا وعشرين ساعة وتحسب المدة مـــن ساعة دخول الحيوانات الى المحجر على ان يستوفي رسوم الحجر عشرة فلوسعن كل رأس من الضأن والماعز يوميا عن كل يوم من ايام الحجر وعشرين فلساً يوميًا عن كل راس من الابقار وذلك عدا عن رسوم البيطرة والتطهير والمساء .

وزير الزراعة عاكف النايز

نظام رقم ۳ لسنة ١٩٦٠

صادر بالاستناد الى الفقرتين (و ، ل) من المادة (٢٠) من ڤالون امراض الحيوانات رقم ٣٩ لسنة ١٩٥٤ .

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام استبراد الزبدة الغير مملحة) .

المادة ٢ ـ يضاف الى النظام رقم (٦) لسنة ١٩٥٨ المنشور على الصفحة ٨٠ من الجريدة الرسمية عدد (١٤١١) الصادر بتاريخ ١٩٥٩/١/١٥ المادة التالية ، وتقرأ بعد المادة الثانية من النظــــام رقم (٦) المذكور

المادة ٣ ـ ٦ ـ على الطالب الذي يتقدم لطلب المساعدة ان يرفق بطابه شهادة من الجامعة التي التحق بها تثبت نجاحه ومواظبته على الدراسة فيها مصدقة من الممثل السياسي الاردني في البلد الذي يقيم فيه . ب ــ شهادة حسن ساوك من الممثل السياسي الاردني في البلد الذي يقيم فيه .

المادة ٤ ــ لا تقدم المساعدة ضمن الشروط المبينة في المادة الثانية من هذا النظام الا بعد اتخاذ الاجراءات التالية :

خاص يبين فيه حالة الطالب ومعيليه من الناحبة المالية .

ب ــ أن يقوم رئيس القسم المختص في الوزارة بتدقيق التقرير وتسجيل توصيته بالنسبة للمساعدة .

ج – ان يقوم وكيل الوزارة بتدقيق التقرير وتقــديم تنسيبه للمساعدة لوزير الشؤون الاجتماعية ، ويحق للوزير ، اما ان يقرر منح المساءدة او رفضها ، او يوعز باعادة التحقيق .

د – ان يقرر وزير الشؤون الاجتماعية مقدار المساعدة .

المادة ٥ ــ آ ــ ترسل المساعدات المالية الى الملحقين الثقافيين لتوزيعها على الطلاب .

ب_ في الاماكن التي لا يوجــــد فيها ملحقون ثقافيون ترسل المساعدات الى السفارات او المفوضيات لتوزيعها على الطلاب .

المحنب بين بط الل

المادة ٦ ــ لا يجوز تسليم المساعدات الى او لياء الطلاب في اية حالة .

المادة ٧ ــ يلغى نظام مساعدة الطلاب المحتاجين رقم « ١ » لسنة ١٩٥٥ .

197-/1/41

رثيس الوزراء	قاضي القضاة ووزير التربية والتعليم		وزير الاقتصاد الوطني والانشاء والتعمير
هزاع الجالي	محد الامين الشنقيطي		خلوصي الخيري
وزیر الحارجیة موسی ناصر	وزير المالية هاشم الجيوسي	وزير الصبحة جميل التوتونجي	وزيرالداخلية والدفاع وصني ميرزا
			0.001

وزير العدلية الاشغال العامة والواصلات انور النشاشيي